الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية
"قراءة في السياسة الخارجية الجديدة للرئيس ترامب"

The Fixed and the variable in the US Foreign Policy towards the Palestinian Issue
"Reading in the New Foreign Policy of President Trump"

حمزاوي جويدة
أستاذة مساعدة صنف أ
جامعة سطيف 02

البريد الالكتروني: hamzaoui.djaouida@gmail.com

ملخص:

تحظى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية بأهمية كبرى نظرا لحجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة السياسية الدولية، وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية. اقترنت هذه الأهمية بجدل واسع في عهد الرئيس دونالد ترامب، خصوصا لدى المنشغلين بالقضية الفلسطينية، ومردّ ذلك لتصريحات الرئيس وخطاباته السياسية الصادمة أثناء حملته الانتخابية.

تحاول هذه الورقة الوصول إلى تصور شامل للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، بالوقوف على بدئها وتطورها عبر مراحلها، والدوافع المعلنة والخفية ومدى جدية الإدارات الأمريكية في حل القضية، وكذا تحليل موقف الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب منها على ضوء العلاقة المميزة بين أمريكا وإسرائيل، للتعرف على دلالاته واستشرافًا لمستقبله.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية؛ دونالد ترامب؛ القضية الفلسطينية.

Abstract :

The study of American foreign policy has a great importance due to the extent of its influence and effectiveness on the international political scene, as well as its status in the hierarchy of international forces. This importance was linked with a broad debate during the era of President Donald Trump, especially those interested in the Palestinian issue, in response to the president's statements and shocking political speeches during his campaign.

This paper attempts at reaching a comprehensive perception of American foreign policy towards the Palestinian case, by focusing on its beginning and development through its stages, the declared and hidden motives, the seriousness of the American administrations to resolve it, and analyzing the position of the new US President Donald Trump vis-à-vis the issue in light of

the special relationship between America and Israel, to identify its implications and looking forward to its future.

Key words: American foreign Policy, Donald Trump, Palestinian issue, Israel.

مقدمة:

لقد انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية دالّةً خطيةً في سلوكها السياسي، انعكست في مسار استمراري مع بعض الانقطاعات المفصلية أو المؤقتة، وتبعاً لسيرورة مصالحها القومية، ولموازين القوى والتغيرات الطارئة على الصراع ومستجدات البيئة الدولية. فعملية المفاوضات والتسوية السياسية السلمية للصراع "الفلسطيني –الإسرائيلي" بإشراف أمريكا طيلة العقدين الماضيين –باعتبارها الراعي الوحيد والرسمي للصراع في الشرق الأوسط–، قد مهدت لوجود سياق مميّز من أجل تحليل وتفسير السلوك السياسي الأمريكي، وخاصةً في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال الفترة (2001 . 2009)، الذي أحدث –على ضوء الخروج النهائي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من مسرح الصراع– انقلابا حادا في دينامية الصراع، وتغيرا مرئيا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تدخل الإدارة في مسرح الصراع بصفتها لاعبا رئيسيا مباشرا.

ناهيك عن التطورات الجديدة على الصراع في إطار حكم الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب وإعلان اعترافه بمدينة القدس المحتلة عاصمةً لإسرائيل، ثم إعطائه الأوامر للبدء بعملية نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس.

تعريف السياسة الخارجية

لقد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدّموا تعريفاً للسياسة الخارجية، والواقع أنّ هذا التعدد في التعريفات يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.

فالدكتور بلانودا ولتون عرّفها بأنها: "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[1].بهذا المفهوم فالسياسة الخارجية تعبّر عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات، قصد خدمة مصالحها وتحقيق ما رسمته من أهداف إستراتيجية محددة. وهو نفس ما ذهب إليه هيرمان (Charles Hermann) حين عرّف السياسة الخارجية بأنها "سلوك الدول"، ويرفض فكرة أنّ دراسة السياسة الخارجية هي دراسة السياسة[2].

كما تُعرّف السياسة الخارجية بأنها: "سلوكية الدولة تجاه الوحدات الخارجية بهدف الحفاظ على السلوكات المرغوبة أو تغيير السلوكات غير المرغوبة". ولا يبتعد تعريف مودلسكي (GeorgeModelski) كثيرا عن هذا التعريف حيث يُعرّف السياسة الخارجية على أنها "نظام من النشاطات تُطوّرمن قبل المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل نشاطها في البيئة الدولية ". في المقابل يعرّف هولستي (Rudolf Holsti)السياسة الخارجية بأنها: "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة "[3].

أما روسيت وستار (BruceRussett and HarveyStarr) فيعتبران السياسة الخارجية كمُخرجات للدولة في النظام الدولي. وبأنها دليل على الإجراءات التي اتُخذت خارج حدود الدولة لتعزيز أهدافها[4]. أما جيمس روزنو (J. Reseneau) فعرّفها بأنها: "مجموع التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"[5]. وفي تعريف آخر له بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[6].

وكتعريف إجرائي، يمكن القول بأنّ السياسة الخارجية هي نشاط رسمي يتم صياغته وتنفيذه من قبل فواعل مخوّلة يمثّلون دول ذات سيادة، وذلك كتوجهات، خطط، التزامات وأفعال تُوجّه إلى البيئة الخارجية للدولة.

بالتالي يُقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[7].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ التوجهات الواقعية المصلحية هي التي أصبحت تميّز العلاقات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة بعدما أصبح يهيمن عليها متغير المصلحة، ومن ثمّ فإن سياسات الدول الخارجية تتحرك وفق متغير المصلحة بالدرجة الأولى.

مسارات السياسة الخارجية الأمريكية

لقد أُجريت مقارنات شديدة التركيز بين تدبير السياسة الخارجية الأمريكية خلال ولايات الرؤساء المتعاقبين: ليندون جونسون(1963) وريتشارد نيكسون (1969)، ثم جيمي كارتر (1977) ورونالد ريغان (1981) وبوش الأب (1989). وفيما يُتهم جونسون بتصعيد التورط العسكري الأميركي في فيتنام –(فمع نهاية ولايته سنة 1969 كانت القوة الأمريكية قد غرقت تماما في محيط فيتنام)–، يُرى أنّ عند الثنائي ريتشارد نيكسون وكيسنجر مهارةً وحنكةً سياسيةً أفضت إلى التعويض عن الهزيمة في فيتنام من خلال إنجازات حققها الثنائي المذكور في الصين والشرق الأوسط (خصوصا التسوية بين مصر وإسرائيل في عام 1973)،

كما أنّ أساليب الكرّ والفرّ التي مارسها كلٌّ منهما في الشرق الأوسط المضطرب أدّت إلى ترسيخ دور أميركا بوصفها المفاوض الوحيد من أجل السلام المقبول من جانب كافة أطراف المنطقة، استطاعت أن تُرسي قاعدة جديدة على الساحة الدولية أفضت إلى شعور بأنه لا يمكن الاستغناء عن واشنطن ودورها[8].

أمّا عن تطورات صنع السياسة الخارجية في حقبة كارتر فوُصفت بالحيرة والارتباك حين كانت مقاليد السياسة الخارجية موزّعة ما بين نظريات أستاذ جامعي من كولومبيا (وهو بريجنسكي)، ومحام فذّ من وول ستريت (سايروس فانس "وزير الخارجية")[9]. في حين كان رونالد ريغان محظوظا، إذ بدأت حقبته تشهد بوادر التصدّع في الكيان السوفياتي على عهد غورباتشوف[10].

وفيما تشابهت حقبة كينيدي وريغان في طرح شعارات رنّانة وتصعيد الجهد العسكري،الذي أدى إلى زيادة طائلة في ميزانية الإنفاق العسكري، فقد تميزت حقبة جورج بوش الأب(George H. W. Bush) بفريق حاذق منضبط في إدارة السياسة الخارجية بدت مقدرته خاصة في مُلابسات حرب تحرير الكويت 1991، فلطرد صدام حسين من الكويت عمدوا إلى التريث إلى حين نيل موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن،ثمّ لإنجاز بناء ائتلاف مرموق من الأطراف المتحالفة،والحفاظ على أركان هذا التحالف،أقدموا على ضمّ أطراف عربية[11]، وأمكنهم تأكيد دور الولايات المتحدة بوصفها قوة دبلوماسية لا يستهان بها، ولا يمكن الاستغناء عنها من أجل صنع وإقرار السلام.

عندما غربت شمس بوش الأب وتحوّل فريقه السياسي إلى التقاعد، كانت سنوات التسعينيات قد بدأت، وكانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها بزوال الخصم السوفياتي من الوجود، وكانت الساحة الأمريكية تستعد لاستقبال ولاية بيل كلينتون(Bill Clinton) (1993) الذي لم تكن له خبرة في السياسة الخارجية[12]، ولكنّه أدرك في مستهلّ ولايته الأولى أهمية العولمة. هذا وارتكزت السياسة الخارجية لكلينتون في جانب التحالفات، التي كانت ركنًا أساسيا في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والوحدة في أوروبا. ورغم تحديات السياسة الخارجية العديدة التي كانت تنتظر كلينتون بما في ذلك ازدياد حدة التوتر في الشرق الأوسط، والدول التي تحاول تطوير أسلحة الدمار الشامل[13]، والتي أُصطلح عليها "بالدول المارقة"[14](Rogue States)، فقد نجحت إدارته في جمع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في قمة كامب ديفيد، وساهمت في الاتفاقيات التي قادت إلى "إعلان المبادئ" في سبتمبر 1993، اتفاقيات الحكم الذاتي الفلسطيني عام 1995، واتفاق "واي ريفر" عام 1998 في إطار محاولتها تنشيط عملية السلام بعد سنوات من الركود.

في ظل حكم الرئيس جورج بوش الابن(George W. Bush)(2001) اعتمد الحزب الجمهوري على امتلاك أُحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأمريكية، وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة. حيث أنّ إدارته جاءت إلى الحكم وهي ترفع شعارات وتتبنّى سياسات في ظل هيمنة "المحافظين الجدد" على محاور صنع السياسة

الخارجية الأمريكية، وتقوم على فكرة إدارة ظهر أمريكا للعالم، والحديث عن أنه "إذا تكلّمت أمريكا فيجب أن يستمع العالم ويطيع"، انطلاقاً من منطق ضرورة فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بالقوة الصلبة (Hard Power)، خدمةً لمبدأ "أمريكا أوّلاً"[15]، واعتمادا على ما يُعرف "بالحرب الاستباقية". بذلك أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على القوة في ظل مفهوم جديد للأمن القومي يتعدى الحدود الأمريكية ليشمل أي تهديد مستقبلي للأمن والمصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[16]،فضلاً عن تأييدها المطلق لإسرائيل.

أثارت ولايتي باراك أوباما (Barak Obama) الرئاسيتين (2008– 2016) جدلا واسعا حيث اتُّفق على أنه ضعيف الأداء في السياسة الخارجية، بسبب محاولته طلاق عقيدة الأمن القومي التي تبنّاها بوش[17]، وفشله في التعامل مع النظام السوري التي اتُهم باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا في 2013، حيث كسر الصورة النمطية للولايات المتحدة الأمريكية "التعامل في ساحة السياسة الخارجية بشكل شبه منفرد"[18]. أوباما الذي أظهر خلال حملته الانتخابية قدرته على الاقتراب من المشاكل العالمية مع إتباع أسلوب في التعامل مع قضايا السياسة الدولية على أساس نهج يتسم بهدوء الفكر وبالتركيز على إستراتيجية الأجل الطويل، فهو تلميذ نجيب لمدرسة "القوة الذكية" التي تحدّث عنها جوزيف ناي في كتابه "القوة الناعمة" (Soft Power)[19]، والتي لا تبتعد كثيرا عن "نظرية الاحتواء"، والعمود الفقري لها هو التفريق بشكل حازم بين المصالح الهامشية والحيوية لأمريكا.

لكن الجدل الذي أُثير منذ أُعلنت النتائج الأولية عن فوز دونالد ترامب (2017) فاق سابقه داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، حول طبيعة شخصيته، ومضامين خطابه السياسي، وخاصةً أنّ مواقف المرشح الجمهوري حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، اتسمت بالتناقض وعدم الوضوح[20]. ومع ذلك فعقيدة ترامب تقوم أساساً على معارضة التدخل العسكري في الشرق الأوسط، فهو من أتباع مبدأ العزل والانكفاء الداخلي[21]،ولا يريد أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في الأزمات والصراعات، إلا إذا كانت هناك شبهات حقيقية حول وجود خطر مباشر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق مصالحها، حينها فقط يكون التدخل مبررا، فتوجهه هو صوب تغليب الواقعية في إعلاء المصالح[22]. والأمر المُلفت في توجه سياسة ترامب نحو الشرق الأوسط هو علاقته مع إسرائيل التي جعلها أكثر تحالفا، وموقفه المعادي الذي أظهره صراحة، ورفضه للتسوية الفلسطينية–الإسرائيلية[23].

ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية

هناك ثوابت في السياسة الأمريكية تُشكل استمرارية لها، بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية جمهوريةً كانت أو ديمقراطيةً،وأنّ التغيّر دائما ما يكون فقط في الآليات، أي ما بين اللجوء إلى الآليات الصلبة: كالحرب، التدخل العسكري، والعقوبات، وهي غالبا مرتبطة بالجمهوريين، وما بين الآليات الناعمة، مثل: الدبلوماسية، المفاوضات، والمساعدات، وهي غالبا مرتبطة بالإدارات الديمقراطية.لكن هناك اتفاق بين كل الإدارات على تحقيق تلك الثوابت التي ترتبط بكيفية تحقيق المصالح الأمريكية.

في الواقع هناك ثلاثة أمثلة موجودة في خريطة السياسة الخارجية الأمريكية لايستطيع أي رئيس أمريكي المساس بها، مهما كانت قدراته ومهما كان حجم التأييد الداخلي الذي يحظى به، حتى ولو كان رئيسا استثنائيا.

1. **بريطانيا:** إذ لا يستطيع أي رئيس أمريكي أثناء أو بعد تسلّم السلطة أن يختلف مع المملكة المتحدة، وذلك ضربٌ من الجنون. فبريطانيا العظمى بالنسبة للولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي، وموطئ القدم الثابت للسيطرة على أوروبا الغربية، وخط الدفاع الأول في حال استعادت روسيا عافيتها، وهي الداعم الأساسي لها في أي حملة عسكرية تقوم بها، وعون لتنفيذ سياساتها. وبالمحصلة المملكة المتحدة قبلت بدور الرجل الثاني المطيع للولايات المتحدة، وهذا ما يرضي غرور هذه الأخيرة.

2. **إسرائيل:** فلا يستطيع أي رئيس سوى دعم إسرائيل، فهي منفذ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وصمام الأمان ضد أي محاولة عربية لمناوشة السياسة الأمريكية ولو جزئيا، وأداة للحيلولة دون بروز أي قوى إقليمية في المنطقة العربية سواء أكانت قادمة من شرق أو غرب إسرائيل، دون التغافل عن النفوذ المتعاظم يوما بعد يوم للّوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة،بالتالي إسرائيل مهمة وحيوية في الداخل الأمريكي وفي عقلية السياسة الخارجية الأمريكية فأهميتها مزدوجة لا يمكن المساس بها.

3. **الخليج العربي:** من غير الممكن أن يقوم أي رئيس أمريكي بسحب القوات الموجودة هناك نهائيا لعدة أسباب، أهمها: النفط الموجود هناك؛ الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي؛ القوى الصاعدة القريبة من الخليج العربي "كإيران" والبعيدة نوعا ما "باكستان والهند". إذًا الخليج العربي له أبعاده الاقتصادية، السياسية، العسكرية والجغرافية الهامة جدا بالنسبة للولايات المتحدة.

إنّ التغيرات التي ستكون موجودة هي تغيرات لا تمس عقلية الإمبراطورية الأمريكية، فأي رئيس سيكون داخل مربع عنوانه وإطاره العام وجوهره الهيمنة وبسط النفوذ، أمّا أجزاؤه التفصيلية (كزيادة مساعدة لبلد ما وحجبها عن آخر، أو التلويح بعقوبات ضد بلد ما أو منظمة...)، فهي لا تحرك ولا تمسّ حجرا واحدا من موقفها تجاه ما يجرى من انتهاكات لحقوق الشعوب ومصالحها، وأكبر مثال على ذلك هو القضية الفلسطينية.

تجليات السياسة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية 2001-2017

تحتكم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية إلى معيارين رئيسيين لا يغفلهما أي رئيس للبيت الأبيض، هما: مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعلاقتها الإستراتيجية بدولة الاحتلال[24].

بناءً على ذلك سنتطرق للموقف الأمريكي الرسمي من قضية الدولة الفلسطينية بدءاً من ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش "الابن"، مرورابفترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، ووصولاً إلى فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب.

1-الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن:

أحدث وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى الحكم في جانفي2001، تغيّراً جوهرياً في شكل ومهام الإدارة الأمريكية التي سيطرت عليها شخصيات التيار اليميني المحافظ المعروف عنه تطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة، وقد انعكس هذا التغير على شكل وطبيعة المعالجة الأمريكية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي[25]،كما ساهمت التفجيرات الإرهابية يوم 11 سبتمبر 2001في تشديد العدوانية الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني، وهجوم إدارة بوش الابن على القضية الفلسطينية، إذ أنها وصفت نضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير أرضه وانعتاه على أنه إرهاب وحتى فاشية.

استهلّت الإدارة الأمريكية مهامها بإصدار "تقرير ميتشيل" و"اللجنة السداسية الدولية"بتاريخ 21 ماي 2001.وحتى في ظل استفرادها الجامح بالشؤون الدولية لم تستغن عن تعددية الأطراف الشكلية في إسقاطاتها على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وحاولت فرض مخططها "خارطة الطريق" الذي يكرّس من بين أمور أخرى رؤية بوش لحل الصراع من خلال حل الدولتين: دولة إسرائيل، ودولة فلسطينية فريدة من نوعها(محرومة من التواصل السكاني والجغرافي والاقتصادي على شكل حكم ذاتي مدني إداري محدود)،بالتزامن مع هجوم كاسح على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

في هذا السياق،اندرج اختلاق مفاهيم نظرية من قبل المثقفين العضويين والنظاميين في إدارة بوش الابن على شاكلة"الفوضى الخلاّقة، الغموض البنّاء، الدولة الفاشلة، والدولة القابلة للحياة...الخ"، كي يستطيع

الآخرون هضم سياسة إدارة بوش الابن وخطواته الملموسة تجاه فلسطين. بالموازاة مع ذلك، استمرت الإدارة في بيع الأوهام للرأي العام الأمريكي والعالمي، مُوحيةً بأنها تبذل قصارى جهودها من أجل تحقيق حل سلمي تفاوضي للصراع. وفي هذا الإطار اندرجت زيارات بوش الابن إلى الشرق الأوسط وعقد قمتي "أنابوليس وباريس".

كما عمدت الإدارة إلى ربط القوة الصلبة النابعة من إستراتيجية الأمن القومي، بالقوة الناعمة المنبثقة عن الدبلوماسية الشعبية وإسهامات المجتمع المدني في تعاملها مع القضية الفلسطينية،أي دون التخلي عن الدور المطلق تقريبا لسياسات القهر العسكري والاقتصادي، مهّدت لسياسات الدبلوماسية الشعبية ونشر قيم الديمقراطية والحرية سلميا، المساعدة الاقتصادية وقت الكوارث، واللجوء إلى تعددية الأطراف (الشكلية) كلما كانت هناك ضرورة لقوننة وشرعنة السياسات الأمريكية.

لقد وفّرت إدارة بوش كافة الموارد اللوجستية، وكثفت تدخّلها السّافر في المجتمع الفلسطيني الخاضع لاحتلال عسكري أمني متعدد الجنسيات، بُغية خلق "أمة فلسطينية" مُوالية للمصالح الامبريالية الصهيونية وحلفائها المحليين، الإقليميين والدوليين.

2-الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما:

مع وصول باراك أوباما إلى الحكم تصاعدت الآمال العربية في الوصول إلى السلام في الشرق الأوسط، خاصة مع تصريحات الرئيس التي أكد فيها على حل الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية، وهو الذي عبّر في جانفي2009خلال القصف الإسرائيلي على غزة، وقبل توليه السلطة رسمياً، عن تأثره بالمأساة الإنسانية التي حدثت في غزة، ونيّته التحرك بصورة فورية ومنهجية للبحث عن تسوية عادلة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي،ما أعطى انطباعاً أوليًا بأنّ الإدارة الأمريكية المُقبلة ستكون أكثر جدية وموضوعية بتناولها للشأن الفلسطيني. ووضعت إدارة أوباما على رأس أولوياتها إعادة إطلاق عملية السلام المتعثرة في المنطقة بهدف تحقيق حل الدولتين، حيث عيّن أوباما لهذه الغاية عضو الكونجرس "جورج ميتشل"الذي بذل جهداً لإطلاق المفاوضات وأعلن مشروعاً لهذه الغاية، تضمّن إطلاق المفاوضات الثنائية برعاية أمريكا والبدء بخطوات تطبيعية عربية[26].

لكن الرئيس أوباما لم يتراجع فقط عن وعوده وإنما أعلن صراحة دعمه الكامل لإسرائيل. فقبل انتهاء عام 2009 تراجعت الإدارة الأمريكية عمّا سبق وصرحت به،معلنةً قبولها بالمشروع الذي قدّمه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، والذي يتضمن تجميدًا جزئيًّا للنمو الاستيطاني وإطلاق المفاوضات من دون أية شروط[27]. ولم تسهم حركات التغيير في الوطن العربي سنة 2011 في إطار ما يسمى "بالربيع العربي" في

تغيير السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، كما حاولت بكل الطرق الفصل بينها وبين انعكاساتها الإيجابية المحتملة على الوضع الفلسطيني[28].

إنّ تتبّع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس أوباما يُظهر تحولاً إزاء إدارة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بسبب تراجع الاهتمام الأمريكي ليس فقط بالمنطقة العربية وعلى رأسها منطقة الخليج العربي–بعد عقود من التقارب والاهتمام–، وإنما كذلك بحل الأزمة الفلسطينية،فإدارة الرئيس أوباما لم تعد تنشغل في المنطقة سوى بالملف العراقي، وبإيجاد حل لأزمة البرنامج النووي الإيراني. وبدا جليًا تبنّي أوباما مقاربة شاملة لأزمات الشرق الأوسط، بنظره إلى المنطقة ككل متكامل وعدم إدراك طبيعة وخصوصية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بشكل منفرد[29].

من الواضح من خلال سياسات أوباما أنه لم يخرج عن الموقف الأمريكي الثابت حيال إسرائيل والحرص على العلاقة الخاصة التي تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة، حيث أكد أوباما على التزامه بأمن إسرائيل باعتبارها أقوى حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة ذات الديمقراطية الوحيدة، ما يعني أنّ أوباما يتوافق مع الرؤية الأمريكية المهيمنة التي تعتبر إسرائيل حليفاً استراتيجياً مهمًّا[30].

وإن كانت إدارة الرئيس أوباما قد اختارت قبل مغادرتها للسلطة في الولايات المتحدة أن تعبر عن إحباطها المتراكم من السياسات الإسرائيلية إزاء عملية السلام، من خلال الامتناع عن استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن للحيلولة دون تمرير "القرار 2334"[31]، الذي أدان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية[32].

3–الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب:

أظهرت تصريحات ومواقف ترامب خلال حملته الانتخابية وكرئيس منتخب أنه أحد أكثر الرؤساء الأمريكيين تعبيرا عن الانحياز لإسرائيل وتأييدها، والسعي نحو تقوية التحالف معها،وانتقد بشدة سياسة أوباما اتجاه إسرائيل، وبشكل خاص امتناعه عن التصويت الذي سمح بتمرير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "رقم 2334"، وصرّح أيضا بنيّته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأعلن اختياره لدافيد فريدمان (DavidFriedman) سفير الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل كمساند مالي للحركة الاستيطانية[33]، ثم إعلان اعترافه بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل[34].

وكانت قد ذكرت صحيفة إسرائيلية أنّ تقريراً سرياً أعده مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أنّ"ترامب لا يرى في الشرق الأوسط (استثماراً معقولاً)، ومن المرجّح أن يتطلع لتقليص تدخله في المنطقة، ولن تقف التسوية السياسية على رأس أفضليات الإدارة الأميركية القادمة"، كإشارة لرغبته في التركيز على المعضلات الداخلية وتطلعه للتركيز على المكانة الدولية للولايات المتحدة.

EISSN : 2600 - 6480 ISSN : 2353 – 0294

أمّا عن موقفه من "المقاومة الفلسطينية"فيعتبر ترامب أكثر "كراهية" للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية،فضلاً عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية، كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أنّ نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح.

من جهة أخرى، أثارت تصريحات ترامب خلال الانتخابات التحضيرية للترشيحات الحزبية، والتي أشار فيها بأنه سيتخذ موقفاً "محايدا" في "الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي"[35] جدلا واسعا.تمّ تفسير هذا الموقف بأنه يطالب بأن تكون المفاوضات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي هي الأساس في تحديد شكل التسوية، أي أنه لا يريد دوراً محدداً للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هذا الجانب تحديداً، وذلك يعني أنّ موضوعات القدس واللاجئين والحدود متروكة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أي لميزان القوى الثنائي[36]، وهو ما يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط المتوفرة على الطرف الفلسطيني لتحصيل أكبر قدر من المكاسب.وتؤيد الخطوط العامة لبرنامج ترامب الانتخابي حل الدولتين كفكرة عامة، حيث يرى أنّ الدور الأمريكي يجب أن يقتصر في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على دور "الميسّر للتفاوض"Facilitator of Negotiations"، وقد انتقد في هذا السياق "ضعف وعدم كفاءة الأمم المتحدة"، رافضاً فكرة فرض حلّ في القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة[37]، ثم عاد ليؤكد على أنّ حل الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء النزاع، وأنه منفتح على خيارات بديلة ما إذا كانت تؤدي إلى السلام، قائلاً "إنّ الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف، وأنه سيستخدم الفيتو ضدّ أيّ حلّ يتبناه مجلس الأمن الدولي".

في هذا الصدد، دعمت إدارة ترامب بقوة "فكرة السلام الاقتصادي"، كحافز للتغاضي عن جزء كبير من الثوابت الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، القدس، وحدود عام 1967، وكتشجيع للسلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة التفاوض دون شرطي المرجعية ووقف الاستيطان، وبذلك يصبح السلام الاقتصادي بديلا عن السلام السياسي القائم أساسا على حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين[38]. كما تمّ الحديث عن "صفقة القرن المرتقبة"، رغم أنه لم تصدر أية وثيقة رسمية تلقي الضوء على طريقة تفكير الإدارة الأمريكية حول التنازلات المطلوبة من الجانبين، والآليات الكفيلة بالتوصل إلى هذه الصفقة التي ستنهي الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وتعالج القضية الفلسطينية من جذورها[39].

وترتبط الصفقة الكبرى أو ما أُطلق عليه "صفقة القرن" حسب الباحثين بثلاثة محاور أساسية هي[40]:

1. استكمال بناء الدولة العبرية اليهودية التي تمتد من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وتضم الضفة الغربية، والقدس الموحدة عاصمة لها.

2. تصفية ما تبقى من الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ودمج من يمكن دمجهم في دولة الأردن، ومن يتبقون يتم دمجهم في المجتمع الإسرائيلي مع إعطائهم بعض حقوق الإدارة المدنية المحلية.

3. وهو أصعب المحاور وأعقدها، الذي يتعلق بقطاع غزة الذي لا يعتبره الطرف الإسرائيلي في إطار "أرض إسرائيل"، ولا يعنيه جيوبوليتيكيا، ولكنه يؤرقه باعتباره بؤرة للمقاومة الفلسطينية وقنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت.

لقد تميزت سياسة ترامب برفع الأسقف، الضغط الشديد، إرساء المتناقضات، المطالب الكبيرة وتعيين المتناقضين في الرؤى والحلول. والواضح جليا أنّ الحلول التي تقترحها إدارته للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية تكاد تكون شبه متطابقة مع الحلول التي تقترحها إسرائيل.

مستقبل القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب

من الصعب بمكان التنبؤ بسياسة ترامب المستقبلية اتجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، رغم أنّ جميع السيناريوهات المحتملة لتعامل إدارته بشأن هذه القضية تظهر بأنها تعمل لصالح الأجندة السياسية لليمين الإسرائيلي[41]، وتتلخص في ثلاثة سناريوهات محتملة هي:

السيناريو الأول: الحفاظ على الأمر الواقع، أي سياسة "إدارة الأزمة" والتي تصبّ في صالح إسرائيل، وهي السياسة التي دأب الرؤساء الأمريكيون على إتباعها منذ عقود طويلة مع درجات في اللين والتشدد[42]. بالتالي ترامب لن يخرج عن هذا السياق، ومن المرجح أن تحافظ إدارته على الثوابت الأمريكية التي عملت على ضمان تفوّق إسرائيل وأمنها وتميّزها في المنطقة، ولن يعمل على اتخاذ قرارات مصيرية بصفة فردية، يمكن أن تخالف في توجهاتها العامة استراتيجيات المؤسسات الأمريكية الثابتة[43].

السيناريو الثاني:هو التأييد والانحياز التام لإسرائيل، وأنّ ترامب سيبقى محايدا في الصراع وسيعزز سياسة الانعزال السلبي التي تضمن تفوق إسرائيل،وعدم السماح لأي فاعل دولي بتعطيل مخططاتها التوسعية وتسريع ضم القدس، وإبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة ، وكذا ترسيخ واقع جديد في الضفة الغربية يضمن سيادة اسرائيل، وفي هذا السياق سيكون من المستبعد أن يقدم ترامب على تنفيذ وعوده بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، حيث يمكن أن تُسهم هذه الخطوة في تفجير الوضع الفلسطيني الداخلي وتصعيد الوضع في منطقة الشرق الأوسط[44]،وعوضا عن ذلك سيكثف من ضغوطاته على الجانب الفلسطيني وخاصة حركات المقاومة ذات الطابع الإسلامي.

EISSN : 2600 - 6480 — ISSN : 2353 – 0294

السيناريو الثالث: وهو الأقل احتمالا، والذي سيكون باتجاهين[45]؛ الأول هو تجاهل ترامب لمسألة "حل الدولتين" باعتباره الحل الأمثل لحل الصراع، ويبدو أنه يميل إلى تسوية من نوع آخر تقوم على فكرة "الحكم الذاتي الفلسطيني الموسع"، أي أنه يدعم حل الصراع بالمفهوم الإسرائيلي. أما الاتجاه الثاني؛ بأنه لن يكون أمام ترامب سوى خيار حل الدولتين كأساس للحل، وسيكون عليه تولّي مهمة الضغط على إسرائيل، فيما سيتولى العرب مهمة الضغط على الفلسطينيين، وستكون المفاوضات الإقليمية المباشرة هي الآلية للتوصل من خلالها إلى حل وسط تضمن تلبية احتياجات طرفي الصراع.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق نستنتج ما يلي:

– السياسة الخارجية الأمريكية تعبّر عن وجوه متلونة في خدمة أهداف ثابتة، وهي الهيمنة وبسط النفوذ وعدم السماح ببروز أي منافس آخر، إذًا فهي تحكمها المصالح وتوجّهها كيفما اقتضت الإدارات المتعاقبة.

– ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على مساندة إسرائيل ودعمها في بسط نفوذها والسيطرة الكاملة على مقدرات الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تفضيل سياسة الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo)، وأي تغيير في الإدارة في أمريكا لا يترتب عليه تغيير تلقائي في السياسة الخارجية وأهدافها فيما يخص القضية الفلسطينية، إذ حافظت الإدارات المتتالية على الاستمرارية في سياستها الخارجية، في حين طالت التغييرات فقط درجة انخراطها، كثافة مساعيها، حجم الوسائل المستعملة وآفاق النجاح أو الفشل. ونقل سلطة الدولة من الديمقراطيين إلى الجمهوريين في حد ذاته لم يغير موقف أمريكا تجاه القضية الفلسطينية، لأنّ مبادئ وأهداف تلك السياسة كانت محددة مسبقاً، بغضّ النظر عن جدواها أو فعاليتها،ناهيك عن أنّ العلاقة المميزة بين أمريكا وإسرائيل اشترطت سياستها الخارجية، مما عرقل التوصل إلى حل "عادل ودائم" سواءً في إطار النظام الحقوقي–القضائي للأمم المتحدة،أو أيّ محفل آخر ساري الصلاحية ثنائي أو متعدد الأطراف.

–السلوك السياسي الذي انتهجته الإدارات الأمريكية إزاء الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني برهن على أنّ التسويات السياسية تتحدّد بموازين القوى السائدة على مسرح الصراع؛ الاتفاقيات المبرمة بين الدول واللاعبين غير الدولتين في الصراع، كما تستجيب تفاضليا لمصالحهم الطبقية، تبعاً لموازين القوى القائمة وقت إبرامها.

–ومع انحياز ترامب الشديد لإسرائيل، وتبنّي مواقفها، وعدم تقديم رؤية واضحة بشأن حل الدولتين، فإنّ الجمود سيظل مهيمنا على القضية الفلسطينية حتى إشعار آخر، بل قد يزداد سُوءاً، سيما مع تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأجندات الدولية، الإقليمية والمحلية.

بهذا الشكل،ستكون القضية الفلسطينية من أبرز القضايا الخارجية التي لن تشهد تغييرا إيجابيا ملموسا خلال إدارة الرئيس الجديد، ومن المستبعد حدوث تقدّم حقيقي على مستوى عملية السلام في ظل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة بزعامة نتنياهو، التي ترفض تقديم تنازلات حقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة، حيث تريد السلام على طريقتها في إقامة دولة فلسطينية أشبه بحكم ذاتي، وعدم التخلي عن القدس، ورفض حق العودة، وهو ما أفشل كل مبادرات السلام السابقة.

الهوامش:

[1]محمد عبد العظيم الشيمي، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص1.

[2]Laura Neack, The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era, 2ed edition, USA, Rowman & Littlefield Publishers, 2008, p.9.

[3] K.J. Holsti, International politics: A Framework for analysis, 2ed edition, New Jersey, Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972, p.21.

[4]Laura Neack, op.cit, p.9.

5محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص8.

[6]نفس المرجع، ص 11.

[7]نفس المرجع،ص12.

[8]ليزلي جيلب، القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: كمال السيد، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013، ص ص 54-56.

[9]نفس المرجع، ص57.

[10]نفس المرجع، ص60.

[11]Fraser Cameron, US Foreign Policy after the Cold War, 2nd Edition, New York, Routledge, 2005, p.15.

[12]Ibid, p.18.

[13]Ibid, p.18.

[14]سنة 1994 تمّالتحديد الواضح لمفهوم "الدّولة المارقة"، وكان ذلك من طرف مستشار الأمن القومي أنطوني لايك (Anthony Lake) في عهد الرّئيس بيل كلينتون،فقد عرّفهاأنها الدّول التي تجد عجزا مزمنا في التعامل مع العالم الخارجي، وضبط أربعة معايير في تشخيص هذا العجز، هي:محاولة الحصول على أسلحة الدّمار الشّامل؛ مساندة التّنظيمات الإرهابيّة (إمّا بتمويلها وتسليحها، أو إيواء الإرهابييّن وتدريبهم)؛ سوء معاملة الشّعوب التي تحكمها؛ معاداة واضحة وصريحة للولايات المتحدة الأمريكية.وكانت الغاية من ضبط هذه المعايير هو تحديد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية للضّغط على كلّ "دولة مارقة" حتى تُغيّر من نظامها أو تَحملها على انتهاج سياسة خارجية مختلفة. لمعلومات أكثر في الموضوع أنظر: نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض/المملكة العربية السعودية، 2004.

[15]منصور أبو كريم، "أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب"، (تاريخ التصفح: 15-02-2018)

http://www.al-bayader.org/2017/01/55777

[16]ليزلي جيلب، مرجع سابق، ص67.

17"أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية"، (تاريخ التصفح: 10-02-2018)

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313193418907443.html

18ماريانو أجيري، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد رحيل أوباما"،ترجمة: محمد عويس، (تاريخ التصفح: 12-02-2018).

http://www.sis.gov.eg/Story/121354?lang=ar

[19]For more Information about Soft Power See:Alan Chong, Foreign Policy in Global Information Space: Actualizing Soft Power, New York, Palgrave Macmillan, 2007, pp60-81.

[20]أحمد سيد أحمد، "إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط..حدود التغير"، (تاريخ التصفح: 12-02-2018)
http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

[21]"ترامب ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية"، (تاريخ التصفح: 14-02-2018)
/https://www.elbadil-pss.org/2016/11/10

[22]منصور أبو كريم، مرجع سابق.

[23]نفس المرجع.

24إكرام زيادة، "الموقف المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب"، في: الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ط1، برلين/ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص364.

25عزّام شعث، "السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي"، (تاريخ التصفح: 10-02-2018).

http://www.democraticac.de/?p=7186

[26]نفس المرجع.

[27]**محمد محمد حسين**،"السياسة الأمريكية في عهد أوباما وانعكاساتها على الدور الأمريكي لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، (تاريخ التصفح: 17-02-2018)

http://www.democraticac.de/?p=47804

[28]"الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية"، (تاريخ التصفح: 17-02-2018)
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/2/7/

[29]**محمد محمد حسين**، مرجع سابق.

[30]**نفس المرجع.**

31هو قرار تبنّاه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2016، حثّ على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونصّ على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967. وهو أول قرار يُمرَّر في مجلس الأمن متعلق بإسرائيل وفلسطين منذ عام 2008. مصر هي من تقدمت بمشروع القرار يوم 22 ديسمبر قبل أن تسحبه بعد مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. ثمّ أعيد طرح مشروع القرار يوم 23 ديسمبر عن طريق دول: نيوزيلاند ، السنغال، فنزويلا وماليزيا، وحاز على تأييد 14 عضوًا، فيما امتنعت فقط الولايات المتحدة عن التصويت، وأعلنت إسرائيل عن استنكارها البالغ تجاهه. ويعدّ هذا القرار تاريخيًّا وسابقةً لأنّ معظم مشاريع القرارات ضد إسرائيل تُرفض باستخدام حق الفيتو، حيث قامت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو 42 مرة من أجل حماية إسرائيل، وتعدّ هذه هي المرة الأولى التي لا تلجأ فيها الولايات المتحدة لهذا الحق مما جعله قراراً سارياً، وبناءً عليه تم تبنّي القرار بعد إقراره من غالبية الأعضاء.

[32]**محمد محمد حسين**، المرجع السابق.

[33]Luigi Scazzieri, "Trump, Europe and the Middle East peace process: A path out of the quicksand", Centre for European Reform, June 2017, p.5.

[34]الكونغرس الأميركي كان قد أقرّ عام 1995 قراراً ينصّ على "وجوب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل"، ويُطالب بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وعلى الرغم من أنّ قرار الكونغرس مُلزم، لكنه يتضمن بنداً يسمح للرؤساء بتأجيل نقل السفارة ستة أشهر لحماية "مصالح الأمن القومي". وقام الرؤساء الأميركيون المتعاقبون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بصورة منتظمة بتوقيع أمر تأجيل نقل السفارة مرتين سنوياً، معتبرين أنّ الظروف لم تنضج لذلك بعد.

[35]"السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي"، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2017، ص.1. (تاريخ التصفح: 18-02-2018)

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/1/29/

[36]نفس المرجع.

[37]محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي في منظور ترامب"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/12/161201103017333.html

[38]نفس المرجع.

[39]نفس المرجع.

[40]نفس المرجع.

[41]نفس المرجع.

[42]إكرام زيادة، مرجع سابق، ص378.

[43]محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، المرجع السابق.

[44]نفس المرجع.

[45]إكرام زيادة،المرجع السابق، ص378.

تاريخ الاستقبال: 2018/02/23
تاريخ القبول: 2018/06/03
تاريخ النشر: 2018/06/13